

السياسة الخارجية والدبلوماسية: الإشكاليات والتحديات

فاضل عبد اللطيف
(دبلوماسي متقاعد)

مدخل:

تطرح الورقة قراءة تحليلية لأداء مؤسسة الدبلوماسية الليبية خلال السنوات العشر الماضية بالتركيز على المشكلات والتحديات التي واجهتها في ظل الأزمة السياسية الراهنة وتداعياتها الجيوسياسية والاقتصادية والإقليمية، وذلك بهدف توجيه البحث الموضوعي نحو صياغة جديدة للسياسة الخارجية وأدواتها الدبلوماسية في ظل متغيرات البيئة الإقليمية والدولية واستجابة لمتغيرات البيئة المحلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية، بما يحفظ السيادة الوطنية ويحقق المصالح العليا للدولة الليبية ويحفظ حقوقها الوطنية.

يمكن لنا في هذه الورقة الاسترشاد بإحدى المقاربات الرائدة في مجال التحليل السياسي لسلوكيات السياسة الخارجية التي تركز على عملية التفاعل بين صناعات القرار والبيئة الخارجية للنظام السياسي التي تعد من أهم جوانب الدراسات السياسية وهي مقارنة صنع القرار وذلك من خلال محاولة رصد العوامل المؤثرة التي تحيط بصنع القرار، أو كما يصفها عالم السياسة ريتشارد سنايدر بأنها البيئة القرارية التي يتفاعل في داخلها جملة من الأطراف الداخلية والخارجية في عملية متتابعة المراحل.⁵⁶

السياسة الخارجية: الأهداف والأولويات:

تتعدد التعريفات لمفهوم السياسة الخارجية ونحاول الجمع بين تلك التعريفات في القول «إن السياسة الخارجية هي الخطة الإستراتيجية، أو برنامج العمل، أو مجموعة القرارات والسلوكيات السياسية والمعاملات والأنشطة المختلفة الرسمية التي تحدد من خلالها الدولة مواقفها، أو القرارات التي تتبناها الدولة في علاقاتها الخارجية للدفاع عن مصالحها، والوسائل والأدوات التي تحقق بها أهدافها»⁵⁷.

بداية لا بد من القول بأن لكل دولة مستقلة ذات سيادة، سياسة خارجية تنتهجها في علاقاتها مع العالم الخارجي سواء مع نظيراتها من الدول أو مع المنظمات الإقليمية والدولية، تنطلق من مبادئ وطنية ثابتة وأهداف واضحة المعالم وأولويات وطنية تسعى من أجل تحقيقها في علاقاتها مع الوحدات الدولية بما يخدم مصالحها ويحافظ على حقوقها. ولا بد من توفر الشروط الذاتية والموضوعية التي توصف بأنها خصائص ينبغي توفرها لصناعة سياسة خارجية ذات فعالية في العلاقات الدولية ومنها الشرعية والمشروعية والمؤسسية.

وفي هذا السياق يمكن لنا القول بأن مفهوم السياسة الخارجية في ليبيا لم تتحدد ملامحه ومعالمه ومنطلقاته منذ سقوط النظام السابق، وذلك راجع إلى عوامل عديدة موضوعية وذاتية وجيوسياسية خارجية في مقدمتها التدخل الخارجي بجميع أشكاله وصوره، وعدم الاستقرار السياسي، والتدهور الأمني، والانقسام الجيوسياسي بين الشرق والغرب الذي يمكن لنا القول بأنه أحدث انفصال في شخصية الدولة الليبية وازدواجية في السياسات العامة وخاصة السياسة الخارجية وتوجهاتها وفي السياسة الدفاعية وتحالفاتها، وطول فترة المرحلة الانتقالية، وعدم اكتمال بناء

56- SAKHRI MOHAMED ، نماذج صنع السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات، 2019.

57 - الدبار، محمد، أبعاد السياسة الخارجية، وتحليل السياسة الخارجية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2019.

مؤسسات الدولة، وغياب الدستور، وعدم سيادة القانون. وبذلك يمكن القول بأنه منذ سقوط النظام السابق ظلت ليبيا بدون سياسة خارجية واضحة الأهداف والمبادئ ومحددة المعالم والتوجهات .

السياسة الخارجية: الإطار التشريعي والقانوني:

يمكن القول بأن أكبر التحديات التي واجهت وما تزال تواجه «السياسة الخارجية في ليبيا» تكمن في عدم وضوح الإطار الدستوري والقانوني للسياسة الخارجية (المبادئ والأهداف والمنطلقات والتوجهات) وذلك في ظل أزمة دستورية وأزمة الشرعية والمشروعية للأجسام التشريعية والتنفيذية، وفي غياب الدور الفاعل للسلطة التشريعية نتيجة عدم الانسجام وعدم التوافق مع السلطة التنفيذية في ظل الممارسات غير الديمقراطية والمناكفات السياسية وكذلك تداخل الاختصاصات والممارسات بين السلطات التنفيذية والتشريعية والاستشارية والرقابية المنبثقة عن الاتفاق السياسي الليبي، وتغول بعض هذه الأجهزة والمؤسسات القديمة والمستحدثة في ظل أزمة الشرعية والأزمة الدستورية، التي ساهمت في مجموعها في عدم بلورة سياسة خارجية رشيدة فاعلة تعكس تطلعات الشعب الليبي وتحقق أهدافه الوطنية وتحافظ على مصالحه العليا في مواجهة الأطماع الإقليمية والدولية .

السياسة الخارجية لا يمكن إغفال علاقاتها التفاعلية مع الأوضاع الداخلية للدولة ومع السياسات العامة للمؤسسات السيادية في الدولة لا سيما السياسة الداخلية من جهة والسياسة الدفاعية من جهة أخرى والسياسة الإعلامية من جهة ثالثة، وهنا يشار إلى أن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، وأن السياسة الخارجية هي إحدى أدوات تنفيذ السياسة الدفاعية، وأن السياسة الدفاعية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية بوسائل القوة العسكرية، أي أن الحرب هي أداة لتنفيذ السياسة الخارجية ولكن بوسائل أخرى . كما أن الدبلوماسية هي إحدى أدوات تنفيذ السياسة الخارجية إلى جانب مؤسسات حكومية أخرى مثل أجهزة المخابرات ومؤسسة الاستثمارات الخارجية والإعلام الخارجي. في ظل النظام السابق قام على تنفيذ أهداف السياسة الخارجية إلى جانب وزارة الخارجية أجهزة وقنوات أخرى أبرزها مكتب الاتصال الخارجي ومكتب اللجان الثورية وجمعية الدعوة الإسلامية وأجهزة الاستخبارات والاستثمارات الخارجية وغيرها.

نظريات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية:

العلاقات الدولية مرت بعدة مراحل تاريخية بداية بمرحلة نشوء ظاهرة الدولة المدينة، والصراعات والحروب التي نشبت، مروراً بمرحلة الاكتشافات الجغرافية والثورة الصناعية والتوسع الاستعماري الغربي في بلدان العالم الثالث، ومرحلة ما قبل وما بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، ومرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعي وحلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي الغربي وحلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وصولاً إلى مرحلة القطبية الأحادية التي هيمنت خلالها السياسة الأمريكية على مجريات السياسة الدولية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي وانفراط عقد المعسكر الشيوعي وحلف وارسو .

وفي سياق التطور التاريخي للعلاقات الدولية ونشوء منهجية دراسة العلاقات الدولية كحقل أكاديمي مستقل في إطار العلوم الإنسانية والسياسية في الجامعات الأمريكية والأوروبية ظهرت مدارس فكرية ومقاربات ونظريات لتفسير الواقع الدولي ومحاولة فهم الصراعات والحروب الدولية وطرح صيغ نظرية لفهم القضايا المعاصرة في العلاقات الدولية في نماذج مختلفة منها النموذج التعاوني والنموذج الصراع. ويمكن لنا الإشارة في هذا الصدد إلى النظرية الواقعية التقليدية الكلاسيكية مقابل النظرية المثالية التي قامت على رؤية أخلاقية، والواقعية الجديدة التي تنطلق من المبادئ الليبرالية، وقد وجدت تطبيقاتها في السياسات الخارجية للدول الغربية، وسيطرت المدرسة الواقعية على السياسة الخارجية الأمريكية خلال أواخر الستينات وأوائل السبعينات، ويعد الدكتور هنري كيسنجر وزير الخارجية

ومستشار الأمن القومي الأمريكي سابقاً في إدارة الرئيس نيكسون في تلك الفترة من بين كبار منظريها، وتقوم على أساس مبادئ ومفاهيم نظرية منها مفهوم قوة الدولة باعتبارها الفاعل الرئيس والواقعية السياسية والمصلحة القومية وميزان القوى والتوجه العالمي.

وفي ظل النظام الدولي الذي تبلور عقب الحرب العالمية الثانية خاصة فيما بعد نهاية الحرب الباردة يمكن القول بأن العلاقات الدولية شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي الذي قام على أساس تعزيز التعاون الدولي متعدد الأطراف والاعتماد المتبادل في ظل القانون الدولي ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومن أبرز المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة :

المساواة في السيادة بين الدول صغيرها وكبيرها، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، احترام سيادة الدول واستقلالها وحدودها وسلامتها الإقليمية، احترام اختيارات الشعوب لنظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، عدم الاعتداء وعدم اللجوء إلى استخدام القوة لحل المنازعات الدولية، حل المنازعات بالطرق السلمية، عدم تهديد السلم والأمن الدوليين، تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

وقد شكلت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي إطاراً عاماً استرشدت به العديد من الدول وخاصة الدول حديثة الاستقلال في صياغة سياساتها الخارجية، وفي مقدمة تلك المبادئ احترام سيادة الدول واستقلالها وخياراتها الوطنية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويأتي بالإضافة إلى تلك المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، مبدأ احترام الحدود الموروثة عن المرحلة الاستعمارية وقد ورد ذلك المبدأ ضمن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ويعد ذلك من العوامل المحورية في إرساء دعائم الاستقرار النسبي في القارة الإفريقية في مرحلة لاحقة من تاريخ العلاقات الدولية في القارة.

وفي ظل ديناميات الصراعات الدولية وتداعيات ما سمي «الحرب على الإرهاب» شهدت منظومة القيم القانونية في النظام الدولي ملامح تغييرات سياسية كان لها بالغ الأثر في العلاقات الدولية وقادت إلى ما يمكن أن نصفه بأنه نزع القدسية عن بعض مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وذلك بدعوى «مكافحة الإرهاب» وتحت ذريعة «الاعتبارات الإنسانية» وكان في مقدمة تلك المبادئ التي تجاوزتها تطورات السياسة الدولية وتقلباتها، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

أهداف السياسة الخارجية:

لكل سياسة عامة للدولة، سواء أكانت خارجية أم داخلية، لا بد من صياغة وتبني جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية بما يحقق المصلحة العليا للدولة، تسعى من أجل تحقيقها مؤسساتها المختصة، وذلك في إطار خطة إستراتيجية أو منهاج عمل محدد واضح المعالم.

في هذا الإطار، أهداف السياسة الخارجية يسهر على تنفيذها أدوات عديدة على رأسها وزارة الخارجية التي تنظم تحركات وتوجهات الدبلوماسية في علاقات الدولة الخارجية، وتلتزم بها وزارة الخارجية أمام الهيئة التشريعية والمؤسسات الرقابية، خاصة البرلمان في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية.

في ظل الأوضاع الراهنة التي تمر بها ليبيا وفي ظل القيود الداخلية والخارجية والضغط الجيوسياسية التي تخضع لها يصعب القول بوجود خطة إستراتيجية شاملة للأهداف والمبادئ والتوجهات السياسية أو النسق العام من الممارسات الدبلوماسية التي يمكنها أن تستجيب لتطلعات الشعب الليبي والمصلحة العليا سواء في إطار علاقات ليبيا الثنائية أو في إطار علاقاتها الإقليمية والدولية في المنظمات الإقليمية والدولية خاصة الجامعة العربية، والاتحاد الإفريقي ومنظمة الأمم المتحدة.

ويمكن لنا اقتراح بعض الأهداف الوطنية للسياسة الخارجية في ليبيا على النحو التالي :

أولاً: الدفاع عن القضية الليبية وحماية الحقوق والمصالح العليا للشعب الليبي والمحافظة على الاستقلال والسيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ووحدة الأراضي الليبية أمام المحافل والمنظمات الإقليمية والدولية .

ثانياً: السعي دبلوماسياً من أجل بناء الدولة المدنية الديمقراطية على أسس العدالة الاجتماعية وحماية الحقوق الوطنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساواة في حقوق المواطنة وواجباتها بين أبناء الشعب الليبي دون تمييز .

ثالثاً: الحفاظ على الموارد الاقتصادية وتنميتها وضمان استمرار إنتاج وتصدير النفط والغاز وفقاً لسياسات وخطط دائمة بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية لجميع أبناء الشعب الليبي في جميع أنحاء البلاد عن طريق انتهاز سياسة التنمية المكانية المستدامة ونظام الحكم المحلي .

رابعاً: ضمان الأمن والاستقرار في ليبيا ودول الجوار، والتعامل بجدية وفعالية مع عوامل التهديد والمخاطر القائمة والمحتملة للأمن القومي الليبي خاصة في دول الجوار، عن طريق تكثيف التواصل وإنشاء آليات وقنوات دائمة للتعاون والتنسيق مع السلطات المختصة في تلك الدول لبناء الثقة وإزالة المخاوف وخلق الأرضية المناسبة لحلحلة المشاكل العالقة.

خامساً: السعي من أجل استعادة الممتلكات والأموال والأرصدة والأصول الليبية المجمدة والمهربة والمنهوبة خارج ليبيا وفقاً لخطة إستراتيجية وبرنامج عمل محدد وآلية مركزية خاضعة بالكامل للسلطات المختصة في الدولة (القضائية والتشريعية والرقابية والتنفيذية).

أولويات السياسة الخارجية:

تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية مسألة ضرورية ومبدأ هام من مبادئ وأسس العمل المؤسسي في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة بما يخدم مصالحها العليا وأمنها القومي ويحقق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية طبقاً لأولوية تلك الأهداف.

ويمكن لنا على سبيل المثال اقتراح بعض الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية الليبية التي ينبغي إيلاؤها أهمية خاصة، وذلك على النحو التالي :

أولاً: السعي دبلوماسياً بالتنسيق مع الدول الصديقة من أجل نجاح الجهود الدبلوماسية والسياسية المبذولة لحلحلة الأزمة الليبية الراهنة على أسس عادلة ودائمة تضع في الاعتبار المصلحة العليا لليبيا.

ثانياً: إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية بجميع جنسياتهم من الأراضي الليبية بدون استثناء.

ثالثاً: تنمية الصناعات البترولية والرفع من مستوى إنتاج وتصدير البترول والغاز إلى السوق العالمي بدون إملاءات خارجية.

رابعاً: رفض ومنع محاولات التقسيم الجيوسياسي لليبيا.

خامساً: إعادة توحيد مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية. سادساً: استكمال إجراءات العملية الدستورية وإجراء

انتخابات تشريعية حرة نزيهة وشفافة.

سابعاً: تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية.

آليات صنع السياسة الخارجية

من يصنع السياسة الخارجية للدولة؟ للإجابة عن التساؤل الرئيسي في هذا الشأن نقول: إن آليات صنع السياسة الخارجية في الدول تختلف طبقاً لاختلاف الأنظمة السياسية والنظم الدستورية وشكل الدولة بحيث تختلف الآليات الدستورية لصنع السياسة الخارجية ما بين النظم الشمولية والنظم الديمقراطية، والنظم الملكية عن النظم الجمهورية.

وفي الشأن الليبي، تساؤلات عديدة في هذا الشأن تطرح نفسها وتبحث عن إجابات لها: من يصنع السياسة الخارجية للحكومات الليبية المتعاقبة خلال المرحلة الانتقالية ولم يتحدد شكل الدولة ونظامها السياسي بعد؟ هل يصنعها البرلمان مجتمعاً؟ أم رئيس البرلمان منفرداً؟ أم رئيس الحكومة؟ أم رئيس المجلس الرئاسي منفرداً؟ أم المجلس الرئاسي مجتمعاً؟ أم يصنعها البرلمان بالتشاور مع مجلس الدولة؟ وهل مجلس الدولة جسم استشاري فقط؟ أم أنه يملك صلاحية المشاركة في العملية التشريعية وفي عملية صنع القرار؟ وما هي الأسباب والعوامل وراء ما نشاهده من ضبابية وعدم شفافية في تحركات كبار المسؤولين الليبيين في الأجسام السياسية والتشريعية والاستشارية في العالم وما تحمله تلك التحركات أحياناً من تضارب واختلافات في بعض المواقف؟

قد يشار في هذا السياق إلى «عيوب دستورية» أو قانونية أو غموض فيما يختص صناعة السياسات العامة ومن بينها السياسة الخارجية (طبقاً للإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الليبي)، وهي إحدى أبرز الإشكالات القانونية التي تحجبت بها الأطراف الليبية المتصارعة والجهات الخارجية الداعمة لها وقد أُلقت بظلالها القاتمة على عملية صنع القرار وعلى السياسة الخارجية، فكثيراً ما تعارضت مواقف وردود فعل الأجسام التشريعية والتنفيذية والسياسية حول العديد من الأحداث والقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وعلاقات ليبيا الدولية.

على سبيل المثال، دار جدل واسع ومناكفات سياسية وأيديولوجية حول الاتفاقيات والتفاهات التي أبرمها بعض رؤساء الحكومات المتعاقبة خاصة فائز السراج رئيس حكومة الوفاق الوطني وبعدها الحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية (الحكومة المؤقتة) مع الحكومة التركية في مجالات التعاون العسكري والبحري وفي مجال الطاقة، ومع الحكومة الإيطالية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وفي مجال الغاز والبتروول وفي مجال أمن الحدود، وكذلك تفاهات بعض الأطراف الليبية الفاعلة مع أطراف خارجية، على سبيل المثال التفاهات مع كل من مصر وروسيا في إطار الصراع على السلطة التي جعلت من روسيا ومصر لاعبين رئيسيين في معادلة الصراع السياسي العسكري في ليبيا. كما نشير إلى الغموض في بعض المواقف وعلى سبيل المثال موقف وزارة الخارجية في العاصمة إزاء دخول حامله الطائرات الروسية الأدميرال كوزنسوف في المياه الإقليمية الليبية عام 2017 في سلوك سياسي يذكر بتظاهرات استعراض القوة فيما عرف بدبلوماسية البواجح الحربية وهي ممارسة غير مسبوقة في تاريخ علاقات ليبيا الخارجية بصفة عامة وفي إطار علاقات ليبيا مع روسيا الاتحادية بصفة خاصة. كما نشير كذلك إلى عدم وضوح الموقف الرسمي من تصريح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الشهير بن مدينة سرت خط أحمر وذلك إثر الهزيمة العسكرية التي لحقت بالقوات المعتدية على العاصمة (2019-2020) وانسحابها من جنوب طرابلس إلى مدينة سرت.

الاتفاق السياسي الليبي : آليات صنع القرار

حاول الاتفاق السياسي الليبي الإجابة عن بعض التساؤلات المتعلقة بآليات صنع القرار: (المواد من 1 إلى 14 من الاتفاق السياسي خاصة المادة 1/8 و2/8، وضعت الأساس القانوني لاختصاصات كل من رئيس مجلس الوزراء منفردا ومجلس رئاسة الوزراء مجتمعا). والمادة 3/1 نصت على أن (أي قرار لمجلس الوزراء وفقا لاختصاصاته المبينة في المادة 2/8، يتطلب اجماع رئيس مجلس الوزراء ونوابه). والمادة 7 نصت على (قيام حكومة الوفاق باعتماد آليات صنع القرار الخاصة بها، وذلك بأغلبية ثلثي أعضائها).

السؤال: هل تم الأخذ بهذه القواعد في آليات صنع القرار والسياسات؟

السياسة الخارجية و الدبلوماسية :

تتعدد التعريفات لمفهوم الدبلوماسية. ويمكن القول بأن الشائع منها يتركز في أن «الدبلوماسية فن وعلم التفاوض، وهي أداة لتنفيذ السياسة الخارجية وإدارة العلاقات الخارجية للدولة». وقد تناول القانون الدولي الدبلوماسي كيفية ممارسة العلاقات الدبلوماسية وتنظيمها بين الدول، وتعد اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 التي دخلت حيز النفاذ عام 1964 الإطار القانوني الدولي الرئيسي في هذا الشأن، وكذلك اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام 1969، إلى جانب اتفاقيات ومعاهدات وصكوك دولية أخرى من أبرزها اتفاقية فيينا عام 1969 لقانون المعاهدات، واتفاقية فيينا عام 1975 الخاصة بتمثيل الدول في المنظمات الدولية.

ويمكن التفريق بين أشكال الدبلوماسية من حيث المحتوى والشكل وفي أوقات الحرب وفي أوقات السلم ما بين الدبلوماسية السرية والدبلوماسية العلنية، وبين الدبلوماسية الرئاسية أو دبلوماسية القمة ودبلوماسية المؤتمرات الدولية، وبين الدبلوماسية الوقائية ودبلوماسية بناء السلم ودبلوماسية البوارج والسفن الحربية. وكذلك الدبلوماسية الإنسانية ودبلوماسية الغاز ودبلوماسية المناخ. وكان النظام السابق قد لجأ في مرحلة سابقة إلى طرح ما سمي الدبلوماسية الشعبية والمكاتب الشعبية بديلا عن السفارات والسفراء والدبلوماسية التقليدية التي تلتزم بمبادئ وأحكام القانون الدولي الدبلوماسي ومبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وذلك في محاولة للتملص من الالتزامات القانونية والسياسية المنصوص عليها في الصكوك الدولية وذلك من أجل تحقيق أهداف وغايات سياسية يمكن تحديدها في ملاحظة المعارضين السياسيين في خارج ليبيا فيما أطلق عليها سياسة تصفية المعارضة وهي سياسة انتهجها النظام السابق في الداخل وفي الخارج ضد خصومه ومعارضيه من الليبيين وغيرهم.

السياسة الخارجية والجغرافيا السياسية:

يمكن لنا ترجمة مقولة «إن السياسة الخارجية للدولة امتداد لسياساتها الداخلية» في أحد تفسيراتها على القول بأن المقومات الجغرافية الطبيعية والديموغرافية للدولة (الموقع الجغرافي والموارد البشرية والموارد الطبيعية والثروة المعدنية) هي عناصر مؤثرة في صنع وفي طبيعة السياسة الخارجية للدولة ويمكن الاستدلال على ذلك بسويسرا والجزر البريطانية وروسيا كنماذج.

ويمكن لنا القول بأن الأهمية الجيوسياسية لليبيا قد تحددت من خلال عوامل عديدة أبرزها تموضع جيواستراتيجي هام وحيوي في طرق المواصلات العالمية في شمال القارة الإفريقية على امتداد 1900 كم على طول الشاطئ الجنوبي لحوض البحر المتوسط، وجسر يربط وسط وجنوب القارة الإفريقية بدول جنوب أوروبا وبقية القارة الأوروبية، في موقع متوسط وحلقة وصل بين الجناحين الشرقي والغربي للامتداد الجغرافي العربي أو ما يسمى الوطن العربي. وامتدادها الجغرافي في رقعة تصل مساحتها حوالي 1,760,000 كم مربع، وطول حدودها البحرية والبرية (6500 كيلومتر)، وامتلاكها لثروات معدنية ومخزون إستراتيجي من النفط الخام والغاز عالي الجودة يمثل أكبر احتياطي

في إفريقيا، وقرب حقول وأبار النفط والغاز من موانئ التصدير الليبية ومن أسواق الاستهلاك الأوروبية.

وبقدر ما يتصف به الجيوبوليتيك الليبي من قوة فإنه يتصف كذلك بعوامل ضعف تشكل في مجموعها تحديات ومخاطر أمام السياسة الخارجية والأمن القومي والأمن الاقتصادي وعلى السلامة الإقليمية في ظل ضعف الدولة وانحسار سلطاتها كما هو الحال اليوم.

وعلى رأس عوامل الضعف يأتي الامتداد والاتساع الجغرافي للأراضي الليبية في رقعة جغرافية مترامية الأطراف تشكل الصحراء الكبرى أكثر من 90٪ منها، وبيئة سكانية وعمرانية متشعبة وغير متصلة، في ظل بيئة إقليمية سكانية واقتصادية غير متكافئة لا سيما مع دول الجوار الإفريقي والعربي وخاصة مصر والسودان وتونس. وعدم تجانس سكاني ونزاعات قبلية وأهلية، وتركز للموارد الاقتصادية في مناطق غير أهلة بالسكان، وطول الحدود البرية المشتركة مع 6 من الدول الإفريقية خاصة دول الساحل والصحراء التي يتعاظم على تخومها نفوذ ونشاط الجماعات المسلحة الإرهابية وغيرها من شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ويمكن القول بأن الجنوب الليبي الذي وصف يوماً بأنه «خاصة ليبيا الرخوة» قد أصبح في ظل الأوضاع الجيوسياسية الحرجة الراهنة وجود المرتزقة متعددي الجنسيات وعوامل الضعف الجيوبوليتيكية بمثابة «الثقب الأسود» في الجسد الليبي المتهالك ومترامي الأطراف جغرافياً.

غياب المؤسساتية وتعددية آليات صنع القرار:

الحديث عن عوامل الضعف في السياسة الخارجية الليبية يقودنا أولاً إلى : غياب مبدأ المؤسساتية في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية في انعدام القدرة على تحديد وبلورة الخطوط العريضة ورسم ملامح واضحة المعالم لتوجهات ليبيا الخارجية، وذلك طيلة السنوات العشرة الماضية.

يمكن القول بأن المؤسساتية (أي صنع القرارات والسياسات العامة بواسطة مؤسسات دستورية ومراكز بحث فكرية استشارية) إنما هي عامل جوهري حاسم في صنع أي سياسة عامة للدولة داخلية أم خارجية لا سيما في ظل النظم الحديثة الديمقراطية.

ويقودنا ثانياً إلى: ازدواجية إن لم نقل تعددية آليات وقنوات صنع قرارات وتوجهات السياسة الخارجية (وزارتان أو أكثر للخارجية الليبية + المجلس الرئاسي + البرلمان + المجلس الاستشاري الأعلى للدولة) بما في ذلك آليات تنفيذ تلك السياسة (انقسام السفارات والهيكل الإداري والدبلوماسي لوزارات الخارجية) نتيجة الانقسام الجيوسياسي، ويعد هذا الانقسام من بين أكثر العوامل المعرقة لإمكانية بلورة سياسة خارجية وطنية قادرة على التفاعل بموضوعية وعقلانية مع المتغيرات والتحديات الداخلية والخارجية بما يخدم المصالح العليا للدولة الليبية وتلبية الاحتياجات والأولويات والتطلعات الوطنية ودرء المخاطر عن السيادة الوطنية.

ويقودنا، ثالثاً إلى، الحديث عن: غياب الفكر الإستراتيجي والتخطيط الإستراتيجي في عملية صنع القرار وبلورة سياسة خارجية رشيدة واعدة. الأمر الذي يقترن بوجود آليات لعمل مؤسسي منظم قائم على استشارات ودراسات وأبحاث في القانون الدولي والقانون الدبلوماسي ومتخصصين في العلاقات الدولية وآليات عمل المنظمات الدولية.

في هذا السياق يمكننا الإشارة إلى افتقار السياسة الخارجية والدبلوماسية في ليبيا خلال السنوات العشر الماضية -من الناحيتين العملية والنظرية- إلى القواعد والمبادئ والأدوات التي تقوم عليها عملية صنع القرار والممارسة الدبلوماسية في ميدان السياسة الخارجية وفي العلاقات الدولية على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف .

ومن ذلك نخلص إلى القول بأن المعطيات الجيوسراتيجية والاقتصادية وعوامل الضعف والقوة في الجغرافيا

السياسية الليبية، والتحديات والمخاطر الأمنية التي تواجهها الدولة الليبية، تبرر الحاجة الماسة لصياغة حديثة للسياسة الخارجية الليبية والأساليب عمل أدواتها الدبلوماسية تأخذ في الاعتبار التحديات والتهديدات القائمة والمحتملة وتستجيب للمعطيات الجيوسياسية والاقتصادية والإستراتيجية والمتغيرات السياسية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، و تتطلب في المقام الأول ضرورة إعادة النظر في آليات وأساليب عمل مؤسسة الخارجية والدبلوماسية الليبية من خلال رؤية إستراتيجية تأخذ في الاعتبار الظروف الموضوعية والذاتية والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الإغلاقات النفطية وتكاليف إعادة الإعمار وبناء الدولة إلى جانب المتغيرات السياسية المحلية والإقليمية والدولية، والحاجة إلى توظيف آليات التعاون الدولي متعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المتخصصة لخدمة أهداف السياسة الخارجية الليبية وتسخير الموارد البشرية والاقتصادية المحلية لخدمة أهداف وطنية طموحة، وتحويل التحديات إلى فرص.

السياسة الخارجية: الإشكالات والتحديات

بداية لا بد من القول بأن التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي) بجميع أشكاله وصوره في الشأن الليبي الداخلي والخارجي (بوسائل القوة الناعمة والقوة الخشنة) خلال السنوات العشر الماضية يعد أكبر المهددات والمعوقات أمام بلورة سياسة خارجية ذات توجهات وطنية مستقلة ودبلوماسية حركية ذات فعالية، وقد زاد من تعقيدات المشهد اقتران تعهدات والتزامات المجتمع الدولي بتقديم الدعم والمساعدة للتحوّل الديمقراطي في ليبيا بمفهوم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا (الذي شكل في الوقت ذاته انتهاكا لمبادئ القانون الدولي التقليدي الذي أرسى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأكد على احترام سيادة الدول واستقلالها واختياراتها الوطنية).

ويمكن القول بأنه في ظل بيئة داخلية هشة وبيئة خارجية دولية محفزة، لعب التدخل الخارجي دورا رئيسيا في تعميق الأزمة الليبية وتوسيع الهوة بين الأطراف المحلية المتصارعة مما قاد إلى إطالة عمر الأزمة وتهديد الأمن القومي والأمن الاقتصادي والسلامة الإقليمية نظرا لتضارب المصالح الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للأطراف الخارجية الذي تمت ترجمته على أرض الواقع من خلال توفير الدعم العسكري والمادي والسياسي للأطراف والقوى المحلية المتصارعة من جانب بعض ما سمي الأطراف الدولية الفاعلة والأطراف الإقليمية الفاعلة ومجموعة أصدقاء ليبيا ومجموعة الاتصال الدولية (2+2+3) التي تضم الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، مصر، تركيا التي أوكل لها المجتمع الدولي إلى جانب منظمة الأمم المتحدة مهمة تقديم وتسهيل المساعدة في عملية التحوّل الديمقراطي ورعاية العملية السياسية أثناء المرحلة الانتقالية للوصول إلى العملية الانتخابية. ويمكن الاستدلال على ذلك -مثالا لا حصرًا- بغياب أو تغييب الدبلوماسية الليبية الرسمية عن مؤتمرات ولقاءات دولية وإقليمية حول المسألة الليبية وكان أبرزها مؤتمر برلين الدولي الذي استضافته المستشارية الألمانية السابقة أنغيلا ميركل بتاريخ 19 يناير 2020 وشكل علامة فارقة في تنسيق الجهود الدولية المتعلقة بتوجيه العملية السياسية في ليبيا ورسم خطوطها الرئيسية، ولم توجه الدعوة للحكومة المعترف بها دوليا للمشاركة فيه، وكذلك تنافس بعض الدول الإقليمية وعلى رأسها مصر -رغم أنها طرف رئيس في الصراع الليبي لصالح أحد أطراف الصراع- على استضافة حوارات ولقاءات الأطراف الليبية المتصارعة في قضايا حساسة بشأن مستقبل ليبيا، وذلك تحت إشراف ورعاية جهاز استخبارات تلك الدول بدلا عن وزارات الخارجية.

التدخل الخارجي (المباشر وغير المباشر) في الصراع السياسي الليبي مصحوبا بحراك دبلوماسي وإعلامي خارجي (عربي وأجنبي) لم تقابله سياسة خارجية ليبية فاعلة وحراك دبلوماسي مماثل أو مساو له في القوة أو مضاد له في الاتجاه، بل وقفت مؤسسة الدبلوماسية الليبية مشلولة الحركة وفي حالة سكون، ووقف ممثلو السياسة الخارجية من

دبلوماسيين وسياسيين ليبيين أمام الانتهاكات والتدخلات الخارجية السافرة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية خلال السنوات العشر الماضية عاجزين عن مواجهتها أو مواكبتها بفعالية أو فضحها والتشهير بها إعلاميا وسياسيا على المستويات الثنائية أو في المحافل الإقليمية والدولية (الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي ومنظمة الامم المتحدة).

حدث ذلك التدخل الخارجي بدرجات متفاوتة وبأشكال وأدوات وممارسات مختلفة (دبلوماسية وإعلامية وعسكرية) وكذلك من حيث الأهداف (سياسية واقتصادية) وذلك طبقا للمصالح الجيوسياسية المتضاربة والمتباينة للأطراف الخارجية المتدخلة. وقد شهدت سياسات ومواقف بعض الأطراف الفاعلة خلال الفترة الزمنية المذكورة تغيرات وتقلبات إزاء مسارات المسألة الليبية وتداعياتها وذلك طبقا لتغيرات السياسة الإقليمية والدولية. على سبيل المثال يمكن الإشارة إلى التغيير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية إثر وصول الرئيس جو بايدن الديمقراطي إلى البيت الأبيض عقب هزيمة الرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، التي يشار إلى أنها أحدثت تغيرات إيجابية في المشهد الإقليمي لصالح الاستقرار النسبي في المشهد الليبي. كما شهدت العلاقات الثنائية بين بعض الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في المسألة الليبية (تركيا وروسيا، تركيا والإمارات، تركيا والسعودية، تركيا ومصر، قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، تركيا وفرنسا، فرنسا وإيطاليا) تفاهات وتقاربات انعكست على مجريات العملية السياسية بشكل أو باخر وعلى الأوضاع والتوازنات السياسية والأمنية في ليبيا بصفة عامة.

كما كان لبعض التدخلات الخارجية آثار إيجابية على الصعيد الداخلي أبرزها التفاهم الذي حدث بين الرئيسين التركي أردوغان والروسي بوتين على وقف إطلاق النار والاعمال العدائية بين حكومة الوفاق الوطني والجيش الوطني في يناير 2020.

وفي حالات الاعتداءات المسلحة التي تعرضت لها الأراضي الليبية في مناسبات متفرقة خلال السنوات العشر الماضية من جانب قوى خارجية إقليمية ودولية خاصة (مصر وفرنسا والإمارات) لم تمارس الدبلوماسية الليبية حقوقها طبقا لقواعد القانون الدولي في مواجهة العدوان الخارجي إذ لم تتخذ مؤسسة الدبلوماسية الليبية التدابير المتعارف عليها مثل استدعاء سفراء الدول المعنية أو سحب السفراء الليبيين من عواصم تلك الدول أو حتى استدعائهم للتشاور أو تقليل مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى تلك الدول، ولم تتقدم مؤسسة الخارجية بشكاوى أمام مجلس الأمن الدولي لعقد جلسات للمجلس بهدف النظر في إمكانية إدانة تلك الانتهاكات، ولم يتمكن صناع القرار وصانعو السياسة وغيرهم من كبار المسؤولين الليبيين في الحكومات المتعاقبة المعترف بها دوليا من خلق رأي عام إقليمي أو دولي مناهض لانتهاكات السيادة الليبية وذلك من خلال ممثليها في المنظمات الإقليمية والدولية.. كما درج بعض كبار المسؤولين الليبيين على أعلى المستويات لعقد اللقاءات والاجتماعات بدبلوماسية السفارات الأجنبية من الفئات الصغرى في السلك الدبلوماسي (القائمين بالأعمال مثلا) دون التقيد بقواعد العرف الدبلوماسي الدولي والممارسات المتبعة ومبدأ المعاملة بالمثل، حيث يجرى العمل والسلوك الدبلوماسي الدولي في هذا الشأن طبقا للمبادئ والقواعد المعمول بها في إطار العرف والقانون الدوليين اللذين ينصان على أن يتم تواصل دبلوماسيي الدول المعتمدين لدى حكومة الدولة المضيضة وذلك عن طريق وزارة خارجية الدولة المضيضة وخاصة إدارة المراسم بالوزارة التي تتولى مهمة التنسيق مع الجهات المعنية، وعادة ما يراعى في ترتيب مواعيد اللقاءات مع مسؤولي الدولة المضيضة درجة ووظيفة الممثل الدبلوماسي أو الموظف القنصلي الذي يطلب مقابلة مسؤولي الدولة المضيضة (سفير فوق العادة، وزير مفوض، مستشار، قائم بالأعمال أصيل، قائم بالأعمال بالوكالة، قنصل عام، موظف قنصلي)، وفي هذا السياق يمكن القول بأنه ليس من المقبول في العرف الدبلوماسي أن يقابل وزير الخارجية بصفته رئيس الدبلوماسية في بلاده ممثلا دبلوماسيا أقل من درجة سفير فوق العادة أو وزير مفوض، على سبيل المثال. وينطبق ذلك المبدأ على بقية وزراء الدولة وكبار المسؤولين وخاصة رئيس الحكومة ورئيس الدولة، إذ ليس من المنطقي وليس من المقبول دبلوماسيا أن يقابل رئيس الحكومة أو رئيس الدولة ممثلا دبلوماسيا أقل من درجة سفير فوق العادة.

ويمكن القول بأن انعدام القدرة على حشد التأييد السياسي الدولي أو القدرة على إحداث تغييرات تذكر في مواقف المجتمع الدولي سواء على المستويات الثنائية أو في المنظمات الدولية والإقليمية أو حتى في دول الجوار (المغرب العربي والإفريقي) قد شكلت المظهر العام للسياسة الخارجية والدبلوماسية الليبية طيلة فترة السنوات العشر الماضية. وعلى سبيل المثال لا الحصر في هذا السياق، فقد شكل المشهد السياسي العام أثناء مرحلة العدوان العسكري على العاصمة -المدعوم من دول خارجية عربية وأجنبية- منذ 4 - 4 - 2019 إلى يوليو 2020 حين اندحار القوات المهاجمة ومرترقة فاعتر من جنوب العاصمة وانتشارهم في مناطق أخرى من الأراضي الليبية، أكبر دليل على عجز السياسة الخارجية والدبلوماسية الليبية عن حشد رأي عام إقليمي ودولي مؤيد لحق الدفاع عن النفس (طبقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي) في وجه العدوان المدعوم خارجيا وفي نقل صورة متكاملة واضحة المعالم للعالم الخارجي تعكس أبعاد العدوان العسكري ودوافعه الحقيقية والأطماع الجيوسياسية للأطراف الداعمة الخارجية والتقدم إلى مجلس الأمن الدولي بشكاوى ضدها لتحميلها المسؤولية السياسية والقانونية.

ويمكن القول بأن «السياسة الخارجية» التي اتبعتها حكومة الوفاق في مواجهة الحرب وتداعياتها -باستثناء تحالفاتها من أجل تحقيق التوازن في موازين القوة العسكرية على الأرض- وكذلك الحكومات المتعاقبة لم تكن سياسة واضحة المعالم محددة الأهداف والغايات والمنطلقات، وإنما كانت على صورة ردود أفعال متقطعة وغالبا ما كانت متأخرة ومتردة وغامضة ولم تشكل استجابة سريعة فاعلة للأحداث في حينها. وفي كثير من الأحيان لم تكن «مؤسسة الدبلوماسية الليبية» من خلال سفاراتها وممثليها لدى الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية في المستوى المطلوب للقيام بمهامها الأساسية (خاصة في وقت الحرب) المتمثلة في الدفاع عن المصالح السياسية والاقتصادية والأمنية للدولة الليبية في علاقاتها الخارجية الثنائية وأمام المنظمات الإقليمية والدولية -باستثناء بعثتها لدى الأمم المتحدة في نيويورك التي شهدت نشاطا ملحوظا في هذا الشأن- وكذلك في التصدي إعلاميا ودبلوماسيا لانتهاكات والتدخلات الأجنبية في شؤون ليبيا الداخلية.

الخلاصة والخاتمة :

عوامل عديدة (داخلية وخارجية) لعبت دورها في عرقلة العملية السياسية ووضع العصا في دوليب عملية إعادة بناء الدولة الليبية بما في ذلك إعادة بناء المؤسسات السيادية وعلى رأسها مؤسسة السياسة الخارجية والدبلوماسية الليبية.

ويمكن القول في شأن العوامل الخارجية بأن التدخل الخارجي (المباشر وغير المباشر في الشأن الداخلي لليبيا بشتى الطرق والوسائل الناعمة وغير الناعمة) عقب الإطاحة بالنظام السابق، من جانب دول عربية وأخرى إقليمية وقوى عظمى، قد جاء نتيجة لقرار مجلس الأمن رقم 1973 عام 1911 والقرارات ذات الصلة التي تلتها في شأن تسهيل المساعدة والدعم الدوليين للعملية السياسية في ليبيا وعملية التحول الديمقراطي برعاية الأمم المتحدة، التي يمكن وصفها بأنها قد أضفت الشرعية الدولية على مبدأ التدخل الخارجي في الشأن الليبي، رغم تعارضه مع مبادئ القانون الدولي التي تنص على (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها واستقلالها وحرمة أراضيها) التي تم استغلالها من بعض الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية -بنسب متفاوتة- للتدخل في الشأن الداخلي الليبي بهدف خدمة مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية المتعارضة التي حولت ليبيا إلى ساحة مفتوحة للصراعات الجيوسياسية وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، على سبيل المثال لا الحصر: التنافس الإيطالي الفرنسي، والصراع المصري التركي، والتنافس الإماراتي القطري، والصراع الروسي الأطلسي، وذلك بهدف ممارسة أكبر قدر من النفوذ في ليبيا ويشمل ذلك المصالح والأطماع الجيوسياسية والاقتصادية والإستراتيجية في ليبيا.

على رأس العوامل الداخلية، انعدام الثقة بين الأطراف الليبية المتصارعة وعدم التوافق بينها، مما طرح إشكاليات دستورية وقانونية وأمنية وسياسية خطيرة، أبرزها الانقسام الجيوسياسي وأزمة شرعية الأجسام الليبية التنفيذية

والتشريعية وتعطيل العملية الدستورية والعملية الانتخابية اللتين تعدان أبرز المختنقات الدستورية التي تعترض في مجموعها سبيل عملية التحول إلى نظام ديمقراطي ودولة مؤسسات دستورية، وقد أدى ذلك إلى إطالة عمر المرحلة الانتقالية وانعكس سلبا على أساليب عمل وأداء الحكومات (المؤقتة) المتتالية والقرارات والسياسات وخاصة الممارسات والمسالك السياسة الخارجية التي انتهجتها خلال الأعوام القليلة الماضية في علاقاتها الخارجية وردود أفعالها التي أدت في أحد جوانبها السلبية إلى الرضوخ إلى الضغوطات الخارجية من جانب حكومات بعض الدول الفاعلة في الملف الليبي من جهة، وحالة من الارتهان السياسي لنفوذ بعض الأطراف الإقليمية والدولية من جهة ثانية، وعلى صعيد الهيكلية الدبلوماسية أشارت بعض التقارير الإعلامية والأجهزة الرقابية الإدارية والمالية (ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية) إلى تضخم أعداد منتسبي مؤسسة الخارجية من موظفين إداريين ودبلوماسيين وفنيين وغيرهم، وتكاثر أعداد السفارات والقنصليات والملحقيات الليبية وانتشارها في جميع قارات العالم.

ويمكن رصد بعض المؤشرات الدالة على إخفاقات السياسة الخارجية والدبلوماسية الليبية في التعاطي مع القضايا والأحداث ذات العلاقة بليبيا خلال السنوات العشر الماضية -على سبيل المثال لا الحصر- وعلى رأسها الفشل في بلورة رأي عام إقليمي (عربي إفريقي) مناهض للعدوان العسكري على العاصمة عام 2019، وفي التعاطي مع ملف الهجرة غير الشرعية لا سيما اتفاقية مكافحة الهجرة غير الشرعية عام 2017 الليبية الإيطالية التي جعلت من قوات خفر السواحل الليبية أداة للتصدي لقوارب المهاجرين إلى شواطئ إيطاليا والجنوب الأوروبي وإعادتهم إلى مراكز الإيواء في ليبيا مقابل مساعدات فنية زهيدة. وفي التعاطي مع عملية صوفيا وعملية إيرني الأوروبية لمراقبة حظر توريد السلاح عبر البحر المتوسط ومخارجاتها السلبية. وكذلك في تعاطيها مع حكومات الدول التي ساندت وشاركت في الأعمال العدائية ضد الحكومة المعترف بها دوليا وانتهاكات السيادة الوطنية الليبية بطرق مباشرة وغير مباشرة، وكذلك مواقف حكومة اليونان (العدائية) المعلنه من خلال تصريحات وزير الخارجية اليوناني (غير الدبلوماسية) حول مذكرات التفاهم مع تركيا خاصة ما يتعلق بإعادة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية، ومحاولة الضغط على ليبيا عن طريق الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن نختتم بالتأكيد على أهمية إعادة هيكلة مؤسسة السياسة الخارجية وأداتها الدبلوماسية بشكل يتمشى مع متطلبات المرحلة الراهنة ومرحلة إعادة بناء الدولة الليبية ومؤسساتها السيادية، ومراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر بها ليبيا، في ظل تضخم أعداد الموظفين المنتسبين للمؤسسة الدبلوماسية والعمل الخارجي بشكل لا يتناسب مع معطيات البيئة المحلية الراهنة والمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية. وكذلك التأكيد على ضرورة تفعيل المعهد الدبلوماسي وقانون السلك الدبلوماسي ليكونا أداتين فاعلتين في تأهيل وتدريب وتخريج الكوادر الشابة المتقدمة للعمل الدبلوماسي طبقا لمنهجية علمية، وإعادة تأهيل الدبلوماسيين العاملين، والاستعانة بالخبرات والمراكز الدولية المتخصصة في بناء القدرات الدبلوماسية والإدارية، لمواكبة التطورات المتلاحقة في المجالات الحديثة للدبلوماسية والسياسة الخارجية والعلاقات الدولية، وتنمية الموارد البشرية المتخصصة في إدارة شؤون علاقات ليبيا الخارجية وفي العمل الدبلوماسي الثنائي ومتعدد الأطراف.

ونشير في هذا السياق إلى المفارقة العجيبة التي تحتاج إلى وقفة عملية جادة وهي أنه في الوقت الذي شهدت فيه العاصمة الليبية تراجعا كبيرا غير مسبوق في تاريخ علاقات ليبيا الخارجية لعدد السفارات والقنصليات (الأجنبية والعربية) التي نُقلت إلى خارج ليبيا، شهد العالم في الوقت نفسه وعلى العكس من ذلك، تكاثر عدد السفارات والقنصليات الليبية وموظفيها من دبلوماسيين وإداريين في أنحاء العالم بخلاف أبرز مبادئ وقواعد العرف الدبلوماسي الدولي المعمول بها وهي قاعدة المعاملة بالمثل.

المراجع :

1. بن عمور، خالد، عناصر الضعف الجيوبوليتيكية وأثرها على كيان الدولة الليبية، مجلة أبحاث العدد 13، مارس 2019، كلية الآداب، جامعة سرت.
2. حمدان، جمال، ليبيا دراسة في الجغرافيا السياسية، الطبعة الثانية، مكتبة مديوني، القاهرة، 1996.
3. الدبار، محمد، أبعاد السياسة الخارجية، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول 2019.
4. الدبار، محمد، تحليل السياسة الخارجية الثوابت والمتغيرات، المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2019.
5. سليم، محمد، السيد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة، الطبعة الثانية، القاهرة، 1997.
6. الصبيحي، أحمد، الصبيحي، معتز، التحليل السياسي للأنظمة السياسية المعاصرة وأزماتها، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، الطبعة الأولى، 2019، برلين ألمانيا .
7. رسالة مؤرخة في 8 مارس 2021 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار 1973 لسنة 2011. (التقرير النهائي لفريق الخبراء).
8. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير الأمين العام، 15 يناير 2020. (التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا).
9. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير الأمين العام، 19 يناير 2021. (التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا).
10. نظريات العلاقات الدولية ، سلسلة العلوم الاجتماعية للباحثين، المركز القومي للترجمة، العدد 2202، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014 .
11. SAKHRI MOHAMED، نماذج صنع السياسة الخارجية، الموسوعة الجزائرية للدراسات، 2019.